

تحويل الصراع: "اقترب غير صفري" لإدارة نزاعات مابعد الثورات العربية

د. أحمد جميل عزم

ثمة الكثير من الاستفهامات المطروحة منذ سقوط الأنظمة التسلطية، إثر ثورات شعبية، حول عمليات إدارة الصراعات في تلك البلدان، إذ كيف يمكن فهم ما حدث من حركات شعبية منذ نهاية 2010، والتي توجت بالربيع العربي وفقا لنظريات إدارة الصراع؟، وأي نوع من إدارة الصراع قادت للانفجار الثوري؟، وهل كان الوضع الذي سبق الحركات الشعبية "صراعا"؟، ثم ما هو نوع "الإدارة" أو "الحل" الذي تجسده الثورات العربية، وما بعدها؟.

أهمية هذه التساؤلات تكمن في أن الأدبيات العربية لا يزال ينقصها الكثير للحاق بركب الأدبيات العالمية في حقل إدارة الصراع، إذ تبلورت عالميا مدارس ومناهج لهذا الغرض لا تزال شبه غائبة كليا في عالمنا العربي. وتكاد التطبيقات المتوافرة تكون استنساخا محدودا ومشوها، دون مراعاة حقيقية للخصوصية العربية، أو أحيانا بالمبالغة في تبني مقولة الخصوصية.

على هذا، سيبدأ القسم الأول من هذه الورقة بتقديم أهم نظريات حقل الصراع ومصطلحاته. أما القسم الثاني، فيتناول "إدارة الصراع قبل الوصول إلى الانفجار الثوري"، والثالث يدرس مرحلة الحراك أو "الثورات العربية في ضوء نظريات الصراع". والجزء الأخير هو "نظرة مستقبلية.. تبني منهج تحويل الصراع"، ويتضمن تصورا مقترحا لآليات التعامل مع المرحلة المقبلة.

أولا- حقل إدارة الصراع ومدارسه:

قام حقل إدارة الصراع غربيا منذ نهايات الحرب العالمية الثانية تقريبا. والواقع أن تلك الحرب، كأى حدث تاريخي رئيسي يترك أثرا في الفكر والفلسفة. وكرد فعل على الصراع والدمار الذي جاء مع الحرب، كانت هناك ردتا فعل يمكن رؤيتهما على أنهما في اتجاهين متعاكسين، الأول هو ظهور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والثاني نشوء حقل دراسات إدارة الصراع، أو ما يسمى أحيانا بدراسات السلام.

في المدرسة الواقعية، كان هناك تركيز أكبر على خصوصية العلاقات الدولية، وعلى أن لتفاعل الدولة في الساحة الخارجية خصوصية تميزها عن السياسة الداخلية. وقلصت هذه المدرسة من

أهمية الأبعاد الاجتماعية والسياسية، والأيدولوجية الداخلية في توجيه السياسات الدولية، واتهمت المدرسة الواقعية الليبرالية بالمثالية الزائدة (1). على العكس من ذلك، فإن حقل دراسات الصراع جاء ليؤكد تداخل العوامل، ويطلب بمناهج بحث عابرة للتخصصات، تبحث الصراع وطرق حله من الجوانب النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المختلفة. وبشكل عام، كان من الانتقادات الموجهة لهذا الحقل أنه عانى درجة من المثالية، القائمة على وضع "الوصول إلى حلول وسط" هدفا أساسيا للباحثين دون الاكتفاء بالتحليل المجرد (2).

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تلقى حقل إدارة الصراع دفعة قوية، خصوصا مع تزايد دور الفاعلين غير الدول (None State Actors) في العلاقات الدولية، وبروز ظواهر كالإرهاب، والعنف، والحروب العرقية والإثنية، مما تطلب مناهج بحث متداخلة. وبكلمات أخرى، كانت الحرب الباردة والاستقطاب مناخا لصعود مدرسة مثل "الواقعية" في العلاقات الدولية. أما المرحلة التي تلت هذه الحرب، فقد فرضت الاهتمام بقواعد تحليل جديدة، فكانت فرصة لانتعاش دراسات إدارة الصراع، ودراسات السلام.

وفي هذا السياق، تطورت على مر العقود السابقة ثلاثة مصطلحات، هي: إدارة الصراع، وحل الصراعات، وتحويل الصراعات، تعبر عن مناهج مختلفة لفهم الصراع والتعامل معه، وهو ما يمكن أن يساعد على مقارنة إدارة الصراعات بعد "الثورات العربية".

غير طموح للتعامل مع ، وهي تعبر عن تصور Conflict Management إدارة الصراع - بات هناك تصور بأن إدارة الصراع تعني تقليل أو وقف مظاهر فعلى مدى عقود. الصراعات ويرى باحثون أن للصراعات العنيفة تبعات، لا يمكن. العنف والتصعيد فيه، دون توقع حله فعلا التخلص منها، لارتباطها بخلافات في القيم والمصالح داخل وما بين المجتمعات المختلفة، ولأنها حل مثل "ويعتقد هؤلاء المنظرون أن السعي إلى. تعمق الخلافات وتكرس نتائج يصعب تجاوزها هذه الصراعات (Manage) غير واقعي، وأفضل ما يمكن فعله هو إدارة تلك الصراعات أمر واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية (3) فعلى واحتواؤها، وفي بعض الحالات إلقاء العنف جانبا، الإسرائيلي تهدف إلى منع - سبيل المثال، فإن السياسات الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني المظاهر العنيفة للصراع، أكثر مما تصر على حل الصراع وعلاج الخلافات، ويتجسد هذا في ويبدو منع العنف هو الهدف الحقيقي، استعداد لتقبل مفاوضات طويلة، ووسيلة وحيدة لحل الصراع حتي ولو كان واضحا أن هذا الموقف لن يطول بسبب الخلافات وآثارها على الأرض (4). إذن، فإدارة الصراع تسعى لاحتواء مظاهره العنيفة، وإيجاد تسويات وحلول مؤقتة

، وهو منطوق أكثر طموحا من إدارة الصراع، وفيه Conflict Resolution حل الصراعات - حل الصراع يتضمن توقعاً بأن يواجهه " فيقول بيتر وولنشتاين إن إيمان بأن حل الصراع ممكن وأن يجدوا طريقاً لحلها (5). وأحد التعريفات أطراف الصراع بشكل مشترك جوانب الخلل لديهم، الصراع يتم حله، إذا ما "جون بيرتون، إذ يري أن لحل الصراعات ما يقدمه أحد رواد هذا الحقل، وينشأ هذا الوضع، عندما . كانت النتيجة تلبية كليا الحاجات والمصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة يوافق مختلف الأطراف على استغلال ومشاركة مورد ما، بطريقة تؤدي إلى رضا الجميع (6). على أن اقتراب حل الصراع تعرض لانتقادات عديدة، لعل والانسجام مع قيمهم ومصالحهم (6) ولا يضع في حسابه الحلول . غير العنيفة أبرزها أنه يعبر عن حالة مثالية قائمة على الحلول العنيفة، كما لا تتضمن أدبيات الصراعات نماذج لصراعات تم حلها، منها مثلا إمكانية قضاء طرف سواء سياسيا، وجغرافيا، أو ماديا) إزالة الخصم (على آخر

غالبا، حل الصراع "دفعت هذه الانتقادات بيرتون نفسه مثلا إلى أن يكتب في أواسط التسعينيات صراع " فالوصول إلى المناهبة و" حل: ليس حل مشكلة، ولكن حفظ السلام أو القيام بعمل شرطي (ليس تفكيراً مقبولاً) (7)

ويري أن الصراع قد تمتد تسويته إذا ما " حل الصراع "تسوية الصراع، و " ويميز بيرتون بين وكسبا للطرف الآخر، أو تسوية تتضمن أن الكل أو تضمن ما ينتج عن الصراع خسارة لطرف، (8). بعض أطراف الصراع تخسر قدرا ما

، وهو اقتراب ظهر إثر الانتقادات التي وجهت Conflict Transformation تحويل الصراع- من أن حل - التي ظهرت في التسعينيات - وتنطلق مدرسة تحويل الصراع إلى حل الصراع غير ممكن، ولذلك يجب التأثير في السياق المشكلات التي تسبب الصراع هي ذاتها أمر معقد، بل التعامل مع " ويدعو هذا الاقتراب إلى المحيط للصراع، وتغييره، وربما تغيير أطراف الصراع والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع، (9). بالحرب إلى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية

سلسلة من التحولات الضرورية في عوامل، إن لم يتم تغييرها فسيبقى العنف " كما يوصي بـ (10). والحرب مستمرين

أو إلى ضرورة العمل على تغيير الأيديولوجيا والأفكار، "تحويل الصراع" فعلى سبيل المثال، يشير أو النظام السياسي في بلد ما قبل اللجوء إلى حل الصراعات، وهو ما يساعد الوضع الاقتصادي، يعتقد أن نشر الديمقراطية وسيلة لمنع فمثلا، على الأقل في منع تحول الصراع إلى منحي عنيف أو حتي الحروب بين الدول العنف الداخلي،

"تدريس السلام" وتعد أفكار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتغيير الأنظمة، وأفكار ما يعرف بـ في المناهج التعليمية هي بعض الأمثلة على استراتيجيات تحويل الصراع، والتي هي محور الكثير مثل غير الحكومية، والجهات الأوروبية والأمريكية، المانحة في مناطق، من برامج الجمعيات الشرق الأوسط والدول العربية.

هذا الأسلوب يعني العمل على تغيير واحد أو أكثر من عوامل المجتمع، والنظام السياسي، والقيادة، والأيديولوجيا، والوضع الاقتصادي وغير ذلك (11). ولعل حرب العراق كانت في جزء منها تجربة كبرى لفكرة "تحويل الصراع"، بواسطة تغيير النظام وقيادته (12). وفي السياق ذاته، تأتي فكرة برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان المدعومة غربيا في غالبية الدول العربية، إن لم يكن فيها جميعها، فهي تسعى لخفض العنف داخليا، وأيضا لمحاربة العنف الذي يأخذ شكل الإرهاب.

وإذا كان مصطلح "تحويل الصراع" هو الأكثر شيوعا، وطوره إلى حد كبير ثلاثة باحثين في كتاب مشترك نهاية التسعينيات هم هيو ميال، واوليفر رامسبوتم، وتوم وودهوس(13)، فإن الفكرة موجودة سابقا. إذ دعا جون بيرتون منتصف التسعينيات إلى نقل التفكير من حل صراع معين إلى عملية يمكن من خلالها تفادي الصراع في المستقبل، ويدعو إلى مزج فكرة حل الصراع، والوقاية من الصراع، لتعني "الوصول إلى أصل المشكلات، واتخاذ إجراءات لتجنب الصراع، بما في ذلك التغيير في المؤسسات والسياسات الاجتماعية(14). على أن فكرة الوقائية لا تنسجم دائما مع فكرة حل الصراع، فالوقائية قد لا تعني منع تجدد الصراع، أو مظاهره العنيفة، كما يبدو أن بيرتون وغيره يقصدون. فالوقاية من الصراعات هي مجموعة أدوات تستخدم من أجل منع وحل الخلافات قبل أن تصبح صراعات محتدمة(15).

ثانيا- إدارة الصراع والوصول إلى الانفجار الثوري:

إن استخدام تلك المداخل الثلاثة السابقة في فهم الصراعات في الدول العربية يستدعي الإجابة على تساؤل أساسي، هو: هل كانت الثورات لحظة انتقال إدارة الصراع من مرحلة إلى أخرى؟، وهل تصلح مقاربات حقل دراسات الصراع لفهم الصراعات في دول الربيع العربي؟.

بداية، فإن الصراع هو "علاقة بين طرفين أو أكثر (أفراد أو جماعات)، ممن يوجد بينها، أو يعتقد أنه يوجد بينها، أهداف متناقضة"(16)، أو هو "نتيجة لمصالح متعارضة، تتضمن موارد نادرة،

تتباين في الأهداف، والغضب" (17). ويتضمن تحليل أي صراع ضرورة تعريف ثلاثة عناصر رئيسية هي: أطراف الصراع، وقضية الصراع، ونوع الصراع من حيث أدواته وشدته.

وبالنظر إلى هذه العناصر في الواقع العربي، فإن هناك أمرين حدثا في المراحل التي أدت إلى انفجار الثورات العربية، أولهما: غياب متزايد للدولة عن القيام بكثير من الأدوار، ثانيهما: إدارة الصراع من قبل الأنظمة التسلطية بإنكار وجود قوى أخرى في المجتمع.

بالنسبة للأمر الأول المتعلق بغياب دور الدولة، فيبدو أن غياب حكم القانون والديمقراطية في الدول العربية دفع إلى اللجوء إلى وسائل حل النزاعات البديلة (Alternative Dispute Resolution)، أي حل النزاعات عبر الوساطات غير الرسمية دون اللجوء إلى المحاكم (81). فمثل هذا النهج يعكس التشكك في عدالة قانون الدولة نفسها، بما أحدث نوعا من الانعزال أو الابتعاد بين الأنظمة والشعوب، فبرزت القبيلة، والطائفة، والجماعات الدينية السياسية، لتسد حالة الفراغ التي خلفها عجز الدولة عن قيامها بواجباتها الأساسية في الصحة، والتعليم، والغذاء، والأمن.

إن بعض الدول العربية "مأسست" وسائل حل النزاعات البديلة للدولة، حيث تمت محاولات لتنمية آليات حل الصراع القبلية. ففي اليمن، مثلا، ظهرت جمعيات غير حكومية، تحظى بدعم خارجي لتأكيد أسس الحلول القبلية، وتنظيم برامج مصالحة اجتماعية. فعلى سبيل المثال، تأسست منظمة دار السلام لمكافحة الثأر في عام 1997، وتقوم فكرة الدار على العمل ضمن الصيغة القبلية الموجودة. وبحسب ما تبين للباحث اللبناني أسامة صفا من لقاءاته مع قائمين على مثل هذه الجمعيات اليمنية، فإنهم يرون أن لجوء أطراف الصراع إلى مثل هذا النوع من حلول الصراع أكثر موثوقية من النظام القضائي للدولة، والذي يعدونه بطيئا وفسادا. وفي السودان، رعا معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام مشروعاً للعدالة المحلية، عبر دعم دور المجالس القبلية والمحلية في حل النزاعات، كبديل للنظام القضائي للدولة (19).

إذن، فانسحاب الدولة المتزايد عن أداء واجباتها رافقه آلية مجتمعية للاستغناء عن الدولة، ولكن هذا لم ينجح على ما يبدو، بل فجر صراعات، اتهمت الدولة أحيانا بتفجيرها، كما في حالة صدامات الأقباط والمسلمين في مصر، وأوجد حاجة للنظام. وهكذا، فإن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" يمكن فهمه بشكل آخر "الشعب يريد نظاما" ينسق توزيع الموارد، ويمنع تحول المجتمع إلى صراع الكل ضد الكل.

أما بالنسبة للأمر الثاني، المتعلق بإدارة الأنظمة التسلطية الصراع، عبر إنكار وجود قوى أخرى في المجتمع ومحاولة إغائها، فما يلاحظ حدوثه في السنوات التي سبقت الانفجار هو ميل متزايد لتحويل نهج "احتواء الصراع" إلى نهج يقوم على حله بإلغاء وجود الآخر.

لقد كان هناك نوع من محاولة احتواء الصراع في الدول العربية. فمنذ التسعينيات، كان يبدو أن هناك مسيرة تقوم على نوع من خفض حدة الصراع ومنعه من الانجرار إلى العنف، وذلك بتفعيل الانتخابات والبرلمانات، وانفراج نسبي في الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان. وقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حديثاً متزايداً عن الإصلاح السياسي والديمقراطي. وتزايد الاهتمام بالموضوع مع الضغط الذي مارسه الإدارة الأمريكية للرئيس جورج بوش (2001-2009) في هذا الاتجاه، حتى إن الإصلاح تحول إلى جزء من أجندة القمم العربية. ففي تونس تحديداً التي انطلقت منها الثورات العربية، كان الإصلاح محور الاهتمام الأساسي والترقب في القمة العربية عام 2004. وقتها، كانت التوقعات التي سبقت القمة هي أن الإصلاح سيكون محور القمة (20)، ولكن خيبة أمل كبيرية برزت بعد القمة، إذا بدا أن الزعماء العرب يتهربون من الإصلاح.

وكما جاء في تحليل، نشره معهد كارنيجي، لم يعتزم أعضاء الجامعة العربية وضع الإصلاح على جدول أعمال القمة، التي كان من المقرر عقدها في مارس أصلاً. لكن مسودة لمبادرة إدارة بوش حول الشرق الأوسط الكبير - وهي خطة عبر أطلسية للترويج للإصلاح الإقليمي، سربت في فبراير - أشعلت شرارة نقاش واسع بين العرب. ويكمل التقرير "أجبر ذلك أعضاء الجامعة على التعامل مع خطة إدارة بوش. لكن الخلافات حول كيفية التعامل مع مسألة الإصلاح أسهمت في إلغاء الرئيس زين العابدين بن علي المفاجئ لمؤتمر قمة مارس عشية جلسته الافتتاحية. وقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في بداية مايو في القاهرة لرسم خطة إصلاح مشتركة تستند إلى اقتراحات عدد من البلدان ومنها مصر، والأردن، وقطر، وتونس، واليمن. وخرجت إثر ذلك وثيقة القاهرة التي تحدثت بشكل عام عن تعهد الدول العربية بتعزيز حرية التعبير، والفكر والعقيدة، واستقلالية القضاء. كما تدعو الوثيقة إلى تقوية الممارسات الديمقراطية، وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامية، وتعزيز دور جميع مكونات المجتمع المدني، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية" .. وبدا "أن تجنب التعهد بإصلاحات محددة في الوثيقة يعكس مواصلة الأنظمة التسلطية في التباطؤ حول الإصلاح (21).

في واقع الأمر، كان رفض الإصلاح يعني رفض حل الصراعات، واحتواء الاحتقان المتزايد، نتيجة فشل الأنظمة والحكومات في أداء مهامها الأساسية، ونتيجة استياء قوى سياسية وشعبية من انعدام الحريات، والفساد، واحتكار السلطة. ومع تراجع الإدارة الأمريكية في العامين الأخيرين لإدارة الرئيس جورج بوش (2008-2009) عن الدعوة إلى الإصلاح، زاد التوجه للابتعاد عن فكرة احتواء الصراع، وتهدئته داخليا، باستخدام وعود الإصلاح وخطوات إصلاحية.

في مصر، بدأ هناك نوع من "إدارة الصراع" في انتخابات 2005 عبر احتواء وترك هامش للمنافسين، ليكونوا جزءا من المعادلة، والدخول في المشهد السياسي، بدلا من المواجهة الشاملة، وحصلت المعارضة على تمثيل كاف للتسكين، وتوقع انفراج مستقبلي، فحصل الإخوان المسلمون، مثلا، على 88 مقعدا من نحو 518 مقعدا في مجلس الشعب. ولكن في انتخابات 2010، ادعى الحزب الوطني الحاكم آنذاك عمليا أنه لا يوجد سواه، ولا توجد معارضة، عندما فاز بأكثر من 95 ٪ من المقاعد، في انتخابات اتهمت على نحو واسع بالتزوير، بينما رآها رئيس الحكومة آنذاك، أحمد نظيف، دليل شعبية الحكومة، ورآها رجل الأعمال، أمين التنظيم في الحزب الوطني الحاكم، أحمد عز، نتيجة للطفرة في النمو الذي حققه الحزب في مجالات مختلفة، ولا سيما مستوى معيشة المواطن(22).

لقد بدت السياسات الجديدة في إدارة الصراع، خلال انتخابات 2010 في مصر، نوعا من التراجع عن خطط الإصلاح، وحتى عن احتواء الصراع، وتسكينه، بترك هامش وجود للقوى الأخرى، حتي لو كان أصغر من حجمها الحقيقي. بكلمات أخرى، كان هناك تراجع عن "إدارة الصراع" والانتقال إلى محاولة "حل الصراع" بإنكار وجود الآخر، أو إلغاء وجوده عمليا. أدى هذا إلى تحويل الصراع إلى نمط "صفري"، لا مجال فيه للحلول الوسط. فكان شعار "إسقاط النظام" في ثورة 25 يناير لاحقا، ونتيجة لقيام النظام التسلطي في مصر بإسقاط كل القوى الأخرى، والتظاهر بعدم وجودها. ففي الصراعات، لا يمكن تجاهل وجود الآخر.

الأمر نفسه حدث في سوريا التي تلاشت فيها وعود الإصلاح التي انتشرت بوراثة بشار الأسد للحكم عن أبيه عام 2000. فكانت شرارة الثورة في سوريا من مدينة درعا مطلع عام 2011 بعد ممارسة قمع شديد ضد أطفال أطلقوا شعارات ضد النظام(23)، مثل رسالة بعدم السماح لأي صوت آخر بالوجود، يضاف هذا للافتقار لبرلمان وحياء سياسية يسمحان بوجود المعارضة، وتنظيم الصراع. في اليمن كما في مصر، كان حديث توريث رئيس الجمهورية الحكم لابنه حاضرا بشدة، مما بدأ مرة أخرى نوعا من إنكار وجود قوى أخرى. كل هذا الواقع كان يعني أن الأنظمة وصلت

إلى مرحلة لا تري فيها ضرورة احتواء الشارع (إدارة الصراع)، بل تستطيع حل الصراعات بتجاهل أو إلغاء وجود الآخر.

ثالثا- الثورات العربية في ضوء نظريات إدارة الصراع:

بتطبيق عناصر تعريف الصراعات وتفكيكها، من حيث أطرافها، وقضيتها، ونوعها، على الواقع العربي أثناء الثورات، يمكن الوصول إلى دلالات تتعلق بنمط إدارة الصراع في دول الربيع العربي ومدى إسهامه في الحراكات الشعبية، وذلك كما يلي:

يمكن القول إن شعار الثورة التونسية الذي انتقل إلى مصر وغيرها من البلدان: أطراف الصراع- يعبر عن تصور الرأي العام لأطراف الصراع، فهو " الشعب يريد إسقاط النظام "العربية، وهو يتعلق بالشعب والنظام، والحاكم والمحكوم قبل كل شيء، وهذه أطراف الصراع، كما عبرت عنه أقليات، أو قبائل، أو عائلات، أو طوائف، الجماهير المحتجة التي رفضت تعريف الصراع بأنه بين كما سعت قوى وأنظمة حاكمة لتصويرها

كان تعريف أطراف الصراع من قبل الجماهير مناقضا لعملية "التخويف" التي كثيرا ما مارستها الأنظمة، وقوى محافظة، رفضت التغيير خوفا من المجهول والمؤامرة، ومن الصراع الأهلي والتدخل الخارجي. وقد سقط التعريف العلماني - الإسلامي في تونس، والقبلي - المسلم في مصر، والقبلي والطائفي في اليمن.

ولكن هذا التعريف الثنائي للصراع (النظام والآخرين) لم يحدث في جميع الحالات. فالوضع في ليبيا، والبحرين، وسوريا، والأردن، ولبنان، والسعودية مختلف، وحسم تعريف أطراف الصراع لم يكن بهذه السهولة. ففي ليبيا، لم يكن تجاوز التناقضات القبلية بسهولة الأمر في اليمن. وفي البحرين وسوريا، لم يكن تجاوز الاستقطاب الطائفي سهلا. وفي دولة مثل الأردن، شهدت وتشهد حراكا لم يصل درجة الثورة، فإن محاولات تعريف "الصراع" بأنه أردني - فلسطيني، وليس بين الشعب والنظام، أسهم في استنكاف الشرائح الفلسطينية إلى حد كبير عن المشاركة في الحراكات السياسية. أما في المغرب، فقد بذل النظام الحاكم جهدا في إدارة الصراع بفتح حوارات مع القوى السياسية المختلفة، ووصلت المعارضة الإسلامية أو جزء منها للحكم (الحكومة)، وأصبحت جزءا من النظام، وعكس هذا نهجا مختلفا في إدارة الأزمة، يقوم على إدارة الصراع واحتوائه.

أعطت الثورات العربية درسا مهما في أهمية "تعريف أطراف الصراع"، وأثر ذلك في حسم مسار الصراع. فقد بقيت الثورة في تونس ومصر، ربما بسبب عاملي المفاجأة والسرعة فيها، بمعزل نسبي عن الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية، مما سهل عملية حسمها سريعا. أما في اليمن، فقد تمكن "الثوار" هناك إلى حد كبير، ولكن ليس تماما، من الحفاظ على وحدتهم الداخلية، وجمع الصفوف ضد رأس النظام، ولكن بقي للرئيس السابق، علي عبدالله صالح، نفوذ قبلي مهم، وسمح طول فترة الصراع والعوامل الجغرافية والتاريخية بدخول أطراف إقليمية، مثل السعودية وقطر، طرفا في الصراع، وبالتالي التأثير في مجرياته، وفرض تسوية خرج فيها الرئيس صالح من الحكم (جزئيا على الأقل بتركة منصبه)، ولكن التغيير لم يكن شاملا في النظام.

وبكلمات أخرى، ما حصل في مصر وتونس هو نوع من "حل الصراع" بإخراج جزء من أطراف الصراع من المشهد. أما في اليمن، فـ "إدارة الصراع" لم تنته الأزمة في البلاد تماما. وفي ليبيا، سمح عدم النجاح في التوصل لتعريف متفق عليه على أطراف الصراع بتحوله إلى حرب أهلية، حسمت بمساعدة خارجية لطرف من الأطراف. أما في البحرين والأردن، فقد أدى عدم تمايز الصراع إلى "نظام وشعب" لإفقاد الحراك زخمه. وفي سوريا، فإن عدم النجاح في تعريف أطراف الصراع بوضوح، أي عدم القدرة على تأكيد أنه صراع بين الشعب والنظام، وليس بين طوائف، ووجود تباين طائفي، سمح بإطالة زمن الصراع، وتحوله إلى صراع عنيف.

- قضية الصراع: في المرحلة الأولى من الحركات العربية، كانت مطالب الإصلاح السياسي هي الأساسية في مختلف الدول. وفي غالبية الحالات، تحولت المطالب من الإصلاح إلى التغيير وإسقاط النظام. لكن قضية الصراع لم تكن العامل الحاسم بقدر ما كان تعريف أطراف الصراع، كما تم توضيحه في السطور أعلاه. وتم تحويل الهدف في بعض الحالات نسبيا، من خلال القدرة على فرض تعريف معين لأطراف الصراع. فالجدل في سوريا أصبح هل هي معركة طائفية أم ثورة مدنية. وفي البحرين، فرض الاستقطاب الطائفي نفسه.

إن قضية الإصلاح هي نسبية خاضعة للمساومات والحلول الوسط، ولكن حالة الرفض والاستعصاء التي أصرت عليها الأنظمة هي التي أدت لجعل الصراع "قضية" صفيرية". والملاحظ أن الأيديولوجيا نحيث جانبا في مختلف الثورات، أو على الأقل في مراحلها الأولى. وحتى عندما برزت قوى أيديولوجية، خصوصا الإسلامية في مراحل متقدمة من الصراعات، كما في سوريا وليبيا، فإن مساحات مشتركة للعمل برزت، لكن الانتماءات الإثنية والطائفية كانت أشد عنادا.

- نوع الصراع: تحديد نوع الصراع قضية معقدة بسبب وجود معايير متعددة. فهناك شدة الصراع، وهل هو "صفري" يعتقد كل طرف أنه يجب أن يحصل على كل شيء، وأن كل ما يحصل عليه طرف يخسره الآخر أم لا. وكما سلف، فقد أدى رفض الأنظمة لأي احتواء للصراع يتضمن تنازلات حقيقية باتجاه حقوق المواطنة والانتخابات، والحريات، ومحاربة الفساد، إلى تحويل الصراع إلى صراع صفري، لا مجال لحلول وسط فيه.

ومن الأسس الأخرى لتصنيف الصراعات أدواتها، وهل هي عنيفة ومسلحة أو سلمية. وهنا، بدت تجارب الثورات متباينة للغاية بين دولة مثل اليمن، يتوافر فيها السلاح بكثرة، ولكنه لم يستخدم، في حين استخدم في ليبيا وسوريا. وبطبيعة الحال، بدا اللجوء للسلاح اضطرارياً في البلدين. إحدى الفرضيات التي برزت أثناء الثورات هي أن اللجوء للسلاح يؤثر في مستقبل البلاد، من حيث إنه حتى بسقوط النظام تتحول البلاد إلى ساحة صراع وحرب بين القوى المختلفة. وهذه الفرضية ستكون موضع مراقبة ومتابعة الآن.

بشكل عام، يمكن القول إن تحديد أطراف الصراع، وأدواته، ومداه (صفرياً كان أو غير صفري)، مفاتيح لفهم الثورات التي قامت، ويمكن أن تكون أسئلة تجيب عليها أي قوة ثورية أو تتعامل مع الثورة، باعتبارها أسئلة لا بد من الإجابة عليها، قبل الإقدام على خطوة من نوع الثورة، أو التوسط لمنعها، أو إنهائها، أو تحديد اتجاهاتها.

رابعاً- نظرة للمستقبل .. نحو تبني نظرية تحويل الصراع:

كما سلف ذكره، فإن اقتراب "تحويل الصراع" ينطلق من أن "إدارة الصراع" هي عملية احتواء مؤقتة، وتنطلق من أن "حل الصراعات" عملية معقدة، لذلك تنصب الجهود على إجراء تغيير في السياقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي تغيير أطراف الصراع، بإحداث تغييرات في السلوك والأيدولوجيا والاتجاهات. أي بكلمات أخرى، يتم التركيز على أطراف الصراع وبيئته أكثر من التمسر أمام المشكلات نفسها. مثل هذه المقاربة تساعد على وضع أسس ومبادئ تحكم المرحلة المقبلة، وهو ما يمكن تلخيصه بعدد من النقاط:

1- من المهم العمل على تعريف أطراف الصراع (العملية السياسية)، وهو ما يتضمن تمثيل جميع القوى الموجودة داخل العملية السياسية، مع فرص متكافئة، على أن يتم الاتفاق على أمرين

رئيسيين، وسط أمور أخرى، الأول: ما هي العوامل التي تلغي أهلية طرف ما من المشاركة، من نوع معاداة هذا الطرف لقيم أساسية مثل الانتخابات، والحرية، وتداول السلطات؟. والأمر الثاني مدى الدور المسموح فيه لقوى خارجية بأن تكون جزءا من أطراف الصراع بواسطة التمويل، أو الرعاية السياسية والأيدولوجية.

2- إدراك ضرورة تجاوز بعض الصراعات أو قضايا الخلاف الموروثة من العهد الماضي، لصالح العمل على تغيير بيئة التفاعل السياسي، وسبل إدارة الصراع وحله، سواء من الناحية القانونية، أو التعليمية، أو الإعلامية ... إلخ.

3- تكريس فكرة الحلول غير الصفيرية في الحياة السياسية، بتأكيد فكرة تداول السلطات، وعدم إلغاء طرف لوجود طرف آخر، سواء باسم الدين أو الحرية أو ... إلخ، ووضع المحددات القانونية والسياسية التي تؤكد هذا التكريس.

4- تأكيد الحلول البديلة للصراعات، بواسطة القانون، والسياسة، والتفاوض، بدلا من العنف، وإلغاء أو تجاهل الآخر والمواجهة،

الهوامش:

1- انظر Edward Hallet Carr, The Twenty Years Crisi (London: Macmillan, 1946), pp. 3-5.

2- Ahmad Azem Hamad, "The Reconceptualisation of Conflict Management", Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal, Vol. 7, July 2005.

3- Hugh Miall, Berghof Handbook of Conflict Transformation, “Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task”, www.berghof-center.org.

4- Yaacov Bar-siman- Tov (Ed,), The Israeli Palestinian Conflict- From Conflict Resolution To Conflict Management, (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

- Tom Segev, Israel-palestine: Time For Conflict Management, Le Monde Diplomatique, February 2009

5- Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution; War, Peace and the Global System, (London, Thousand Oaks and New Delhi: SAGE Publications, 2002), p. 53.

6- John W. Burton, Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis (Brighton, Sussex, UK: Wheatsheaf Books, 1984), p. 143.

7- John W. Burton, Conflict Resolution, Its Language and processes, (Lanham, Md., and London: The Scarecrow Press, Inc. 1996), p. 10.

8- المرجع ذاته

9-Simon Fisher et all. Working with Conflict: Skills & Strategies for Action, 2nd (London: Zed Books, 2003), p. 7.

10- Hugh Miall, Oliver Ramsbotham & Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution, p. 156.

11- Oussama Safa, Conflict Resolution and Reconciliation in the Arab World: The Work of Civil Society Organisations, in Lebanon and Morocc, Berghof Research Center for Constructive Conflict Management 20 July

2007: <http://www.usip.org/in-the-field/sense-and-conflict-management-training-baghdad-iraq>

12- Ahmad Jamil Azem, The American Intelligence Breakdown In Iraq And The Failure Of The Strategies Of Conflict 'transformation, Contemporary Arab Affairs, Volume 3 Issue 2, 2010.

13- Hugh Miall, Oliver Ramsbotham and Tom Woodhous, Op.Cit,P.156.

14- John W. Burton, Conflict Resolution Its Language, Op.Cit,P.10.

15- Niklas L.P. Swanstr'm and Mikael S. Weissmann, Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: a conceptual exploration, (Washington: Johns Hopkins University, Central Asia-Caucasus Institute and Uppsala University, Silk Road Studies Program, 2005), (Conceptual Paper).

16- Simon Fisher, Op.Cit,P.4.

17- Niklas L.P. Swanstr?m and Mikael S. Weissmann,Op.Cit,P.10

18- John W. Burton, Conflict Resolution Its Language, Op.Cit,P.15.

19- David R. Smock, (ed.), Creative Approach to Managing Conflict in Africa, Findings from USIP-Funded Projects, United States Institute of Peace, April 1997, retrieved from: <http://www.usip.org/files/resources/pwks.15pdf>

20- فلسطين ومشاريع الإصلاح أولويات القمة العربية، العربية نت، 25 مارس 2004. <http://www.alarabiya.net/articles/25/03/2004/.1287html>

نيكولاس براتفورد، الجامعة العربية والإصلاح السياسي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، -21 <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=21901>. دون تاريخ

2010. أحمد عز، الحزب الوطني تغير والواقع أيضا، الأهرام، 23 ديسمبر -22

2011: شاهد عيان يروي أحداث درعا، الجزيرة نت، 30 مارس -23 <http://www.aljazeera.net/news/pages/14827695-c025-4bfb-9202-841a7cbc833f>

تعريف الكاتب:

رئيس برنامج الدراسات العربية والفلسطينية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين